مساحة من أجل التعاون
Space for collaboration

رؤية مساحة من أجل التعاون

تسعى مساحة من أجل التعاون إلى الإسهام في إعادة بناء الدولة السورية بوصفها دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وفصل السلطات، والتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية، بما يعالج جذور الاستبداد والتمييز البنيوي ويؤسّس لاستقرار سياسي مستدام.

١. السياق الراهن:

تُقرّ مساحة من أجل التعاون بأن سوريا تمرّ بمرحلة انتقالية تتّسم بتعدد السلطات وتداخلها، وضعف المؤسسات، والفوضى الإدارية، إضافة إلى فجوة بين دستور انتقالي (لا يحقّق طموحات التحوّل الديمقراطي) ومنظومة قوانين قديمة غير منسجمة معه. إضافة إلى ذلك، يتطلب هذا السياق سياسات عملية قابلة للتطبيق، وآليات مرنة لضمان الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وتحقيق المساواة الجندرية.

٢. النساء كمورد استراتيجي:

ترى مساحة من أجل التعاون أن النساء يشكلن مورداً استراتيجياً لإعادة بناء سوريا، وقد حملنَ مسؤوليات اجتماعية واقتصادية كبيرة. تضع مساحة من أجل التعاون مشاركة النساء في صلب العملية السياسية والدستورية، مع آليات عملية مثل الكوتا والترتيب الإلزامي داخل القوائم الانتخابية، مع التأكيد على أن الدستور السوري الجديد يجب أن يكرّس المساواة الجندرية كمبدأ دستوري حاكم وملزم.

٣. العدالة:

تؤكّد مساحة من أجل التعاون أهمية مسار شامل للعدالة، يقوم على العدالة الانتقالية والتحويلية، بما يشمل كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، إلى جانب اعتماد آليات لتخليد الذكرى وصون الذاكرة الجماعية للضحايا والتاريخ الشفوي.

- **المساءلة القانونية:** تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وانتهاك حقوق الإنسان، لضمان عدم الإفلات من العقاب واستعادة الثقة في القانون.
- **المصالحة المجتمعية:** تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ومعالجة الانقسامات الاجتماعية والثقافية، وإيجاد آليات للعيش المشترك بعد الصراع، بما يُكمل الجانب القانوني للمساءلة.

٤. البعد الاجتماعي والثقافي:

تدعو مساحة من أجل التعاون إلى وضع سياسات تعليمية وتربوية وغيرها لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء، والتغلب على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تحدّ من مشاركة النساء، بما في ذلك البنية الثقافة الاجتماعية التقليدية والهيمنة الذكورية .

٥. الاقتصاد العادل:

ترى مساحة من أجل التعاون بضرورة دعم المشاريع الصغيرة للنساء وتبني سياسات تشغيل عادلة لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في التنمية، وضرورة الاعتراف بالدور الاقتصادي غير المدفوع للنساء وخاصة في مجال الرعاية، ونؤكد على ضرورة مشاركة النساء في إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المحلية.

٦. التعليم

تؤكد مساحة من أجل التعاون ضرورة العمل على إدراج النوع الاجتماعي في التعليم، و إصلاح المناهج لتكون حساسة للجندر واحترام الرأي الآخر وتعزّز التفكير النقدي. كما تؤكّد على تدريب وتأهيل الكوادر التعليمية لضمان تغيير الثقافة وتعزيز المساواة العملية.

٧. البيئة والتحوّل الرقمي:

تشجع مساحة من أجل التعاون إلى الأخذ بالبعد البيئي في إدارة الموارد الطبيعية، والاعتراف بتحديات تغيّر المناخ وشحّ المياه وتدهور الموارد وتأثيرها على المجتمعات المحلية وخاصة النساء. كما تؤكّد على أهمية التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي كأدوات لتعزيز المساواة والعمل على تقليص الفجوة الرقمية وتمكين النساء من الوصول إلى المعرفة والاقتصاد الرقمي ومجالات الابتكار. إلى جانب تعزيز الحوكمة الرقمية واستخدام التكنولوجيا في تطوير الخدمات العامة وزيادة الشفافية والمساءلة.

٨. اللامركزية والشراكة:

تدعو مساحة من أجل التعاون إلى اعتماد نظامٍ لامركزي يعزّز المشاركة المحلية في إدارة الشأن العام، ويضمن توزيعاً عادلاً للسلطات والموارد ضمن إطار وحدة الدولة. كما تؤكد على الشراكة الفاعلة بين القطاع العامّ والخاصّ والمجتمع المدني لضمان حقوق النساء وحقوق الإنسان بشكل عامّ.

٩. المرجعيات الدولية:

تستند مساحة من أجل التعاون إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بكين، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأجندة النساء والسلام والأمن، وفي مقدمتها القرار ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة له.

تركّز مساحة من أجل التعاون على دعم النساء، تعزيز العدالة والمصالحة المجتمعية، بناء المواطنة المتساوية، وحماية البيئة والتحوّل الرقمي، مع ضمان المشاركة المحلية والشراكة بين القطاعات المختلفة، والالتزام بالمعايير الدولية. كل ذلك بهدف تحويل المرحلة الانتقالية في سوريا إلى فرصة لإعادة بناء دولة مدنية ديمقراطية عادلة ومستقرة.

كما تستمد الرؤية روحها وأُطرها الفكرية والسياسية من أوراق "مساحة من أجل التعاون" للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٥، التي شكّلت أساساً للعمل المشترك من أجل سوريا ديمقراطية عادلة وشاملة.